حرية الدين
أو المعتقد
للجميع

stefanus alliance international

together for the persecuted

إنتاج
اتحاد إستفانوس الدولي
الطبعة الثالثة ٢٠١٥
صدرت أول طبعة لهذا الكتيب سنة ٢٠١٢
المساهمون:
إد براون
كرستين ستوراكر
ليزا وينذر
تصميم: تايد
© ٢٠١٥ اتحاد إستفانوس الدولي
جميع الحقوق محفوظة
يمكن استخدام أو/ وإعادة نشر محتويات هذا الكتيب
للأغراض التعليمية وغير التجارية
على أن يكون مصحوبا بذكر المصدر الرئيسي
"إتحاد إستفانوس الدولي "

"مازالت مسألة حرية الفكر أو الضمير أو الدين أو المعتقد تمثل تحديًا للحكومات الاستبدادية وقوى الهيمنة الدينية وضيق الأفق الجمعي في مختلف بقاع العالم. من المهم فهم أين يكمن التحدي حتى يمكن إيجاد ردود الأفعال المناسبة. هذا الكتيب مفيد جدًا في هذا المجال، وواضح ومنضبط، كما أنه سهل القراءة. إنني شديد الإعجاب به، وبروحه، ورسالته، وبنائه، وقوته المنهجية"

هاينر بيلفالدت
المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الدين أو المعتقد (٢٠١٠-)

"إن كتيب حرية الدين أو المعتقد أداة مهمة لتعليم حقوق الإنسان والدفاع عنها. إذ قد تكون حرية الدين أو المعتقد من أصعب الحقوق للفهم بوضوح. ودائما ما تواجه حرية إظهار الشخص لدينه أو معتقده اعتبارات أخرى تقابلها، حيث أنها لا تحجر على الآخرين في التعبير عن إختلافهم مع هذه المعتقدات، ولكن في نفس الوقت تحرص على حماية أصحاب المعتقدات من التعصب الديني. ويمكن أن تكون مناقشة الأديان والمعتقدات انفعالية بدرجة كبيرة، وغالبًا ما تؤدي إلى نزاعات. غير أنه لا يمكن استخدام ذلك بأي طريقة كرادع لحرية التعبير أو لحظر المناقشات.

وللحكومات دورا حساسا لتلعبه، إذ يجب أن تأخذ موقفًا محايدًا، لكنها أحيانًا يجب أن تتدخل لحماية من يتعرضون للتمييز أو الاضطهاد باسم الدين. يُبرِز كتيب حرية الدين أو المعتقد الخطوط الحمراء لكل الأطراف ذوي الصلة. وأهم من ذلك يتضمن الكتيب حقوق من لا دين لهم أو من يتمنون تبني إيمان آخر، كما يظهر المبدأ الأساسي وهو أن الأفراد والمجتمعات هم أصحاب الحقوق، لا الديانات، أو المعتقدات أو الأفكار."

أسما جهانجير
المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية الدين أو المعتقد (٢٠٠٤- ٢٠١٠)

معجم المصطلحات

اجتماعي-اقتصادي: خليط من عوامل اقتصادية واجتماعية

الإجراءات القانونية الواجبة: القواعد والمبادئ المتبعة في المحاكم التي تحترم الحقوق القانونية للأفراد

إزدراء: عدم الاحترام أو إهانة الإله أو المقدسات عن طريق الكلمات أو الأفعال

استبدادي: الحكومة الدكتاتورية، غير الديموقراطية والمسيطرة

الاستنكاف الضميري: رفض شخص ما الالتحاق بالقوات المسلحة أو تأدية الخدمة العسكرية على أساس أخلاقي ديني

اضطهاد: العنف أو التهديد بالعنف ضد شخص ما أو عائلته أو ممتلكاته بسبب دينه أو معتقده

الأعمال العدائية: سلوك عنيف غير مقبول

الإكراه: استخدام القوة أو التخويف لجعل شخص ما يعمل ما تريد مجبرًا

التحريض: تشجيع أو تحفيز الناس على أعمال العنف غير المرغوب فيها

التشريع: القوانين والإجراءات التي تقر بها الحكومات

التفعيل: الطريقة التي تطبق بها القوانين والإجراءات في الحياة الواقعية

التمييز: معاملة غير عادلة للناس على أساس الدين، اللغة، العرق، الجنس،.... إلخ

الرقابة: التضييق على ما يسمح بطباعته أو كتابته أو إذاعته

شرعي: مبرر ويتفق مع القواعد المتعارف عليها والمبادئ والمعايير

عدم الإكراه: بوسائل سلمية دون استخدام القوة أو الإجبار

غير شرعي: غير مبرر ولا يتفق مع القواعد المتعارف عليها والمبادئ أو المعايير

غير منحاز (حيادي): القدرة على السلوك بعدل ومساواة دون التحيز لأي طرف

اللاأدري: من يعتقد انه من غير الممكن معرفة ما إذا كان هناك إله أم لا

مباراة لا تقبل القسمة على اثنين: علاقة يكون ربح طرف يعني بالضرورة خسارة الطرف الآخر

المجتمع المدني: الأفراد والمجموعات والمؤسسات في مجتمع ما والتي تكون مستقلة عن الحكومة

مقاضاة: توجيه تهم جنائية لشخص ما ومحاكمته

الملحد: الشخص الذي لا يؤمن بأي إله

مؤشر التنمية البشرية: قائمة بإحصاءات متوسط العمر المتوقع والتعليم والدخل، وتستخدم لتصنيف الدول

الناتج المحلي الإجمالي: إحصاءات اقتصادية تحاول إعطاء صورة عن اقتصاد بلد ما بالأرقام

حرية الدين أو المعتقد

لماذا، وما هي، وكيف؟

المحتويات

١. حرية الدين أو المعتقد – لصالح الجميع	٤
٢. حرية الدين أو المعتقد، لماذا هي مهمة؟	٦
٣. ما هي حرية الدين أو المعتقد؟	٩
٣-١. الوثائق الأساسية	٩
٣-٢. الأبعاد السبعة	١٠
٣-٣. ماذا عن القيود؟	١٣
٣-٤. مفاهيم مغلوطة شائعة	١٤
٤. النزاعات المحتملة بين حرية الدين أو المعتقد والحقوق الأخرى	١٦
٤-١. حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير – خطاب الكراهية والإزدراء	١٦
٤-٢. حرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة	١٨
٥. إنتهاكات حرية الدين أو المعتقد؟	٢٠
٥-١. مراحل الإضطهاد الثلاث بحسب "كاندلين"	٢٠
٥-٢. القيود غير الشرعية لحرية الدين أو المعتقد	٢١
٥-٣. القيود الحكومية	٢٢
٥-٤. العداوات المجتمعية	٢٢
٦. ماذا يمكننا أن نفعل؟	٢٤
٧. فهم أعمق	٢٦

ملحوظة المؤلفين

نشرنا قبل ثلاث سنوات الطبعة الأولى من هذا الكتيب. وعلى مدى السنين استُخدِم بفاعلية في عدد من الدول. كما تُرجِم إلى العديد من اللغات. ورأينا أنه قد حان الوقت لمراجعة الكتيب وتنقيحه ببعض الموضوعات الإضافية، مثل التوتر المحتمل بين حرية الدين أو المعتقد وحقوق أخرى. كما تم إضافة أسئلة للتأمل والمناقشة في نهاية كل فصل.

وستجد في نهاية الكتيب ورقة مطوية ملحقة، فيها شرح الكلمات والمفاهيم الصعبة في النَص الموضوع بجوارها علامة النجمة (⋆). وللإستخدام الأمثل نوصي بفتح هذه الورقة أثناء القراءة حتى تُستَخدَم كمرجع لفهم الكلمات الصعبة.

١. حرية الدين أو المعتقد

- لصالح الجميع

تعتنق الأغلبية الساحقة من سكان العالم معتقدات دينية ما. لكن، وللأسف، فإن القيود على حرية الفرد في اختيار معتقداته والتعبير عنها في تزايد مستمر.[١]

ان احداث الهجوم العنيف على الأقليات الدينية والسيطرة الحكومية الصارمة على المجتمعات الدينية أكثر شيوعًا مما نظن. حيث لا تخلو قارة أو أتباع جماعة دينية من شكل من أشكال القيود على حرية الدين أو المعتقد. ويأخذ الاضطهاد* الديني صورًا مختلفة تستتبعها ممارسات مثل التمييز* المنهجي والفاضح، والسجن، والعنف الجسدي والنفسي، والقتل. في السابع عشر من أبريل/نيسان عام ٢٠١٥ هاجم حشد من الهندوس المتطرفين عددًا من المسيحيين كانوا يتناولون وجبة طعام بعد اجتماع الكنيسة في إحدى قرى ولاية أسام بالهند. جُرِح في هذا الهجوم ما لا يقل عن ١٥ شخصًا من بينهم طفلة عمرها ٧ سنوات[٢]. قبضت السلطات في ناخيشيفان، وهي إحدى المناطق المنعزلة في أزربيجان، على ٢٠٠ مسلم في منتصف شهر نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٤ وأغلقت قسرًا عددًا من المساجد بحجة أنهم موالون لإيران. وقد أطلق سراح أغلبهم بعد عدة أيام[٣]. وفي فيتنام، اقتحمت الشرطة احتفالاً بوذيًا في مارس/آذار ٢٠١٤، وتم الإعتداء على المشتركين في الحدث والقبض عليهم، تاركين سيدة في الثمانين من عمرها مقيدة وفاقدة الوعي وملقاة على الأرض، بعد أن جردوها تماماً من ملابسها[٤]. في يناير/كانون ثان ٢٠١٥، اتهمت السلطات اليمنية زورا رجلاً يمنيًا من مذهب البهائيين بأنه يتجسس لحساب إسرائيل ويدعو المسلمين لترك الإسلام واعتناق البهائية. حيث قضى سنة في السجن دون أن توجه إليه أي تهمة، مع تعذيبه[٥].

هـذه فقـط القليـل مـن الأمثلـة الـتي توضـح أنـه ليـس بإسـتطاعة كل النـاس أن يؤمنـوا بمـا يريـدون الإيمـان بـه، أو يغـيروا عقيدتهـم ويعبّـروا بحريـة عنهـا، رغـم أن الحـق الأساسـي للإنسـان في حريـة الديـن أو المعتقـد منصـوص عليـه في العديـد مـن وثائـق حقـوق الإنسـان، ومعتـرف بـه علـى نطـاق واسـع بواسـطة كل حكومـات العـالم تقريبًـا [أ].

مـن خـلال هـذا الكتيـب، يشـرح اتحـاد إسـتفانوس الـدولي أسـباب وماهيـة وكيفيـة حريـة الديـن أو المعتقـد: لمـاذا هـي مهمـة، ومـا هـي عناصرهـا المركزيـة، وكيـف يتـم انتهاكهـا، وكيـف يمكـن تعزيزهـا. يهـدف هـذا الكتيـب إلى تقـديم الأدوات المعرفيـة لـكل مـن يهتـم بتعلـم المزيـد عـن حريـة الديـن أو المعتقـد. كمـا نأمـل أيضًـا أن يسـتخدم في تعزيـز وحمايـة هـذه الحريـة الأساسـية حـول العالم. ونحـن نؤمـن أن تعزيـز وحمايـة واحتـرام حريـة الديـن أو المعتقـد مكـون ضـروري ومهـم في الوصـول إلى مجتمعـات تتميـز بالتسـامح والتعايـش السـلمي بـين مكوناتهـا الدينيـة المختلفـة.

أ ببداية شهر مايو/آيار ٢٠١٥، كان عدد الدول الأعضاء في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ١٦٨ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضوة في الأمم المتحدة، وتقر هذه الإتفاقية في المادة ١٨ أن لكل انسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين

العنف ضد المسلمين في ميانمار

يديـن أغلبيـة سـكان ميانمـار بالبوذيـة، وبهـا العديـد مـن الأقليـات، منهـم مسـلمو الروهينجـا الذيـن يعيـش أغلبهـم في ولايـة راخـين. لا تعتـرف سـلطات ميانمـار بأغلـب مسـلمي الروهينجـا كمواطنـين، وهـم معرضـون للتمييـز وانتهـاك حقـوق الإنسـان. في شـهر يونيو/حزيـران ٢٠١٢ اندلعـت أعمـال العنـف، عندمـا اتُهِـم ثلاثـة مـن الرجـال المسـلمين باغتصـاب وقتـل سـيدة بوذيـة. وانخـرط الجانبـين في أعمـال عنـف متبـادل. وسـرعان مـا تحـوّل العنـف إلى هجمـات مهدفـة ومسـتمرة مـن جانـب سـكان راخـين وقـوات الأمـن البورميـة ضـد المسـلمين. وفي شـهر أكتوبر/تشـرين عـام ٢٠١٢، قامـت موجـة عنـف مخطـط لهـا جيـدًا ضـد الروهينجـا، سـاهم فيهـا كل مـن القـادة الدينيـون البوذيـون وبعـض الساسـة. وقـد اغـارت حشـود، يقـدّر عددها بـالآلاف، علـى القـرى الروهينجيـة وأحرقوهـا، مـما أدى إلى قتـل مئـات الروهينجيـين وتشـريد آلاف أخـرى. كمـا دُمِّـرَت أحيـاء إسـلامية بالكامـل. وقـد فشـلت الشـرطة والسـلطات في تقـديم الحمايـة لمسـلمي الروهينجـا، بـل إن بعضهـم شـارك في أعمـال العنـف.

ومنـذ عـام ٢٠١٢ هُجّـرَ مـا لا يقـل عـن ٢٠٠ ألـف مـن مسـلمي الروهينجـا مـن بيوتهـم حيـث يعانون مـن ظـروف قاسـية، ويعيـش الكثـيرون منهـم في معسـكرات إيـواء للنازحـين. ولم يعاقـب مرتكبـو أعمـال العنـف، ولم يحصـل الضحايـا علـى أي تعويضـات.

المصدر:
Fortify Rights, 2014. "Policies of persecution"

٢. حرية الدين أو المعتقد، لماذا هي مهمة ؟

عندما حلم الرئيس فرانكلين د. روزفلت- وهو أحد القوى المحركة وراء إنشاء الأمم المتحدة، بعالم من التعايش السلمي بين الأمم، ركز على أربع حريات أساسية: حرية التعبير، وحرية العقيدة، والحرية من العوز، والحرية من الخوف [٦]. وتعتبر حرية الفكر والوجدان والعقيدة- والتي عادة ما يشار إليها بمصطلح الحق في حرية الدين أو المعتقد- من وجهة نظر الكثيرين أحد أسس المجتمع الديموقراطي [٧].

تؤثر القيود غير الشرعية* على الممارسات الدينية والاضطهاد على أساس ديني أو عقيدي، على كل الجماعات الدينية بلا تمييز، بما في ذلك الملحدون* واللاأدريون*، وهي تحدث في جميع بلاد العالم [٨]. حيث تفرض ٣٩٪ من الدول قيودا شديدة، أو شديدة جداً، على الأديان. ولأن بعضًا من أكثر بلاد العالم قيودًا بها كثافة سكانية عالية، فإن ٧٧٪ من سكان العالم يعيشون في بلاد تفرض قيودًا شديدة، أو شديدة جدا،على الأديان [٩] . وغالبًا ما تقع وطأتها على الأقليات الدينية، والتي عادة ما يُنظر إليها على أنها تشكل تهديدًا اقتصاديًا، أو ثقافيًا أو سياسيًا للأغلبية.

هناك عدة أسباب وراء أهمية حرية الدين أو المعتقد.
يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **حرية الدين مهمة في حد ذاتها**، لأنها تعطي الأفراد الحق في تكوين معتقداتهم الشخصية وإظهارها والتعبير عنها. فالدين عبارة عن مجموعة من التعاليم والممارسات، إلا أنه في العديد من البلاد والمجتمعات حول العالم، يمثّل أيضا نمط من الهوية والانتماء لجماعة ما.

- **إن انتهاكات حرية الدين أو المعتقد تهدد، وترتبط بشدة، بحقوق مدنية وسياسية أخرى**، مثل الحق في الحياة، والخصوصية، والتجمع والتعبير، وكذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبذلك يمكن أن يكون وضع حرية الدين أو المعتقد مؤشرًا لوضع حقوق الإنسان بوجه عام في بلد ما. فحين يتم التضييق على التعبير الديني، يكون ذلك تضييقًا على حرية التعبير. وعادة ما ينتهك حق السجناء الدينيين في محاكمة عادلة. أيضا النساء والأطفال والعمال المهاجرون واللاجئون أكثر عرضة لإنتهاكات حرية الدين أو المعتقد. ويؤثر التمييز الديني على حصول الأقليات

على السلع والخدمات الاجتماعية والاقتصادية، ما يساهم في تنمية الشعور بالمظالم وزعزعة استقرار المجتمعات. لهذا، فإن العمل من أجل الحرية الدينية يعزّز حقوق الإنسان بوجه عام، الأمر الذي يفيد منه جميع الناس [١٠].

■ **إرساء الديموقراطية والمجتمع المدني***: يلعب المجتمع المدني دورًا هاماً في مساءلة السلطات، وتوازن القوى المجتمعية في مواجهة محتكريها. ويؤدي التضييق على الحريات الدينية إلى الحد من إمكانية إنشاء الناس لمؤسسات المجتمع المدني ومن أن يكونوا قوة فاعلة في التغيير. حيث توفر الحركات والهيئات الدينية فرصًا لتجمع الناس على مستوى القاعدة الشعبية وليصبحوا عاملاً مهمًا في خطوات تفعيل الديموقراطية والحد من الفقر. تخشى الدول الاستبدادية* من هذا وتحاول تقييد المجتمع المدني والحد من تأثيره عن طريق التضييق على الحرية الدينية. لذلك عندما تتصدى الحكومات لمسؤوليتها وتؤمّن الحرية الدينية، فإن ذلك يساهم إيجابيًا في تفعيل الديموقراطية وتقوية المجتمع المدني [١١].

■ **الرفاهية والاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي***: تُظهِر الأبحاث علاقة قوية بين حرية الدين أو المعتقد، والنمو الاقتصادي، ورفاهية السكان اجتماعيًا واقتصاديًا [١٢]. بالإضافة إلى مستوى العنف. حيث ترتبط القيود الشديدة على حرية الدين أو المعتقد ارتباطًا وثيقًا بما يلي:

- **الاقتصاد**. تميل الدول التي تمارس قيودًا شديدة على حرية الدين أو المعتقد لأن يكون لديها مستوى أقل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)* ومرتبة أدنى على مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة (HDI)*.

- **الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة**.تميل النساء اللاتي يعشن في بلاد بها قيود على حرية الدين أو المعتقد لأن تكون مشاركتهن ضئيلة في البرلمان، والحياة المهنية، والتعليم الثانوي. نتيجة لذلك يكون للنساء دخل أقل من النساء اللاتي يعشن في بلاد بها قيود أقل أو ليس بها قيود على حرية الدين أو المعتقد.

- **الصحة**. يزيد مستوى وفيات الأطفال وعدد الأطفال ناقصي الوزن في البلاد التي بها قيود شديدة على حرية الدين أو المعتقد عن المستويات في البلاد التي تقل أو تنعدم فيها القيود على حرية الدين أو المعتقد.

- **النزاعات العنيفة وارتفاع مستوى الإنفاق الحربي**. ينظر إلى تعدد الأديان والثقافات في العديد من البلاد على أنه تهديد محتمل. وتحاول العديد من الحكومات وضع القيود على الحرية الدينية بهدف الحفاظ على الوئام الوطني، والأمن، والنظام. مع ذلك يظهر التحليل الإحصائي إنه ليس عدد الأديان في بلد ما الذي يفسر وجود نزاعات دينية أواضطهاد، بل القيود الحكومية والقوانين الخاصة بالأديان. فحين تمارس الحكومة تمييزًا على أساس الدين وتتغاضى عن مرتكبي أعمال العنف، فإنها تعطي شرعية وتبريرا للعنف الذي يمارسه البعض في المجتمع. مما قد يدفع إلى المزيد من القوانين والإجراءات الحكومية، محاولة لكبح التوتر الاجتماعي العنيف. ما يفتح الباب للمزيد من الاضطهاد. فتكون النتيجة الإنزلاق إلى حلقة مفرغة من القوانين والاضطهاد. من ناحية أخرى تخلق حرية الدين أو المعتقد جوًا يساعد على التعايش السلمي بين الجماعات الدينية [١٣].

بناءا على ذلك، فإن حرية الدين أو المعتقد ليست فقط حقًا فرديا أساسيًا، بل هي أيضًا مهمة لمستوى ديموقراطية أي دولة ووضعها الاقتصادي، ورفاهية مواطنيها، وللاستقرار والسلام بين سكانها. وإهمال هذه الحرية قد يتبعه نتائج خطيرة كبرى سواء على المستوى المحلي أو الدولي. لذلك فلحرية الدين أو المعتقد أهمية كبرى للجميع: لمن يعتبرون أنفسهم متدينين ولمن يعتبرون أنفسهم غير متدينين على السواء.

أسئلة المناقشة في نهاية كل فصل هي اقتراحات لمساعدتك على التأمل في بعض الأمور الهامة.

أسئلة للمناقشة

١. ماذا تعني حرية الدين أو المعتقد بالنسبة لك؟ وكيف يمكن أن تكون مهمة لك وللآخرين؟ هل تعتقد أن ما تمثله يختلف باختلاف الناس؟ لماذا؟

٢. هل سمعت أو قرأت مؤخرًا عن أي انتهاكات لحرية الدين أو المعتقد؟ ما هي؟

٣. هل يمكنك ذكر أمثلة لكيفية ارتباط حرية الدين أو المعتقد بحقوق الإنسان الأخرى؟ أي من حقوق الإنسان وكيف ترتبط؟

٤. ما هي الوسائل التي يمكن للمجتمعات الدينية من خلالها أن تلعب دوراً في دعم التطور الديمقراطي في المجتمع؟ ما الظروف التي ترى أنه يجب توافرها لكي يحدث ذلك؟

٥. من وجهة نظرك، كيف لحرية الدين أو المعتقد أن تساهم في التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية-الاقتصادية؟

٣. ما هي حرية الدين أو المعتقد؟

يجب أن تُفسّر حرية الدين أو المعتقد على نحو واسع، وأن تحمي الأفراد الذين يعلنون وبمارسون مختلف الأديان، بما في ذلك الأديان التقليدية وغير التقليدية، والحديثة، والإلحاد واللاأدرية، وهي تحمي أيضًا الحق في عدم الإعلان على الإطلاق [١٤]. وكما ذكر من قبل، تُعطي حرية الدين أو المعتقد لكل شخص الحق في أن يكون له/ لها دين أو معتقد؛ أو تغيير دينه/ دينها أو معتقده/ معتقدها؛ وممارسة دينه/ دينها أو معتقده/ معتقدها كما يتراءى له/ لها [١٥].

وكما هو الحال مع بقية حقوق الإنسان، فإن الأفراد هم أصحاب الحق الأساسيون في حرية الدين أو المعتقد. ويقع على الحكومات واجب حماية هذا الحق. وفي ذات الوقت، لحرية الدين أو المعتقد بُعد جماعي، حيث يتمتع المجتمع الديني- كجماعة- بحقوق معينة، مثل الحق في الحصول على الاعتراف القانوني كمجتمع ديني، والحق في تقرير ما يختص بالشئون الداخلية، مثل اختيار القادة المناسبين والحق في إنشاء المدارس الدينية، وفي تقديم خدمات للعامة [١٦].

٣-١. الوثائق الأساسية

- المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)
- المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)
- إعلان ١٩٨١ للقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد
- التعليق العام رقم ٢٢ والذي فسرت من خلاله اللجنة المعنية بحقوق الإنسان معنى المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR

حتى لو لم تصدق دولة ما على المواثيق الدولية الملزمة المعنية بحماية حرية الدين أو المعتقد، فإن هذه الحرية تعتبر محمية بموجب القانون الدولي العرفي [١٧]. وبالإضافة إلى المواثيق الدولية، هنالك مواثيق إقليمية تختص بموضوع حرية الدين أو المعتقد. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الوثائق لها تعريفات مختلفة لحرية الدين أو المعتقد، ولا توفر كلها بالضرورة حماية كافية لحرية الدين أو المعتقد كما ينص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR.

- المادة ٩ من اتفاقية المجلس الأوروبي لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (ECHR)
- الفقرة ١٦ من الوثيقة الختامية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا ١٩٨٦
- المادة ٨ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
- المادة ٢٦، ٢٧ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان
- المادة ١٢ من الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

٣-٢. الأبعاد السبعة لحرية الدين أو المعتقد

ماذا تعني حرية الدين أو المعتقد عمليًا إذن؟ في الواقع، فإن الدولة مسؤولة عن احترام وحماية وتعزيز الأبعاد السبعة التالية لحرية الدين أو المعتقد: [١٨]

١. حرية أن يُدين الشخص أو أن يعتنق أو يغيّر أي دين أو معتقد يختاره

كما ذُكر سابقًا، تعطي حرية الدين أو المعتقد لكل شخص الحق في أن يتمتع بالحرية في أن يكون له دين أو عقيدة وأن يختار أو يغير معتنقه إذا شاء ذلك. هذا يسمى أحيانا "الحرية الداخلية". ولا يمكن تقييدها بأية قيود قانونية بواسطة أي شخص أو أية وسيلة مهما كانت. فهي، تبعاً لمواثيق حقوق الإنسان، لها الحماية المطلقة دون أي استثناءات أو شروط [١٩]. برغم ذلك، لا تزال مسألة تغيير أي شخص لدينه أو عقيدته تواجه مجموعة من التساؤلات والتحديات. فالهوية الدينية غالبًا ما يُنظر إليها على أنها مرتبطة بالهويات العرقية أو القومية. ولهذا، تصبح هذه المسألة معقدة عندما يواجه الناس قيودًا أمام تغيير دينهم أو عقيدتهم إلى إيمان آخر لا يرتبط تقليديًا بجماعتهم العرقية أو جنسيتهم. وتحظر العديد من الحكومات والجماعات على الناس الانتماء إلى أديان بعينها أو التحول عنها أو اعتناق غيرها. وفي العديد من البلاد يواجه الناس عند اختيارهم ترك دين ما تهديدات وعنفًا من المجتمع. كما أن الإجراءات التي تُتخَذ لكشف ديانة الأشخاص، مثل خانة الديانة في بطاقة الهوية، غالبًا ما تُستخدم للتمييز والاضطهاد.

٢. حرية ممارسة دين ما أو عقيدة ما

تشمل هذه "الحرية الخارجية" الحق في إظهار وممارسة والتعبير عن عقيدة الشخص بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة [٢٠]. وهذا يشمل، ولا يقتصر على، ما يلي:

- ممارسة العبادة أو عقد الاجتماعات المتصلة بدين أو معتقد ما، وإقامة وصيانة أماكن لهذه الإغراض.
- حرية إقامة وصيانة المؤسسات الخيرية أو الإنسانية المناسبة.
- حرية صنع واقتناء واستعمال القدر الكافي من المواد والأشياء الضرورية المتصلة بطقوس أو عادات دين أو معتقد ما.
- حرية كتابة وإصدار وتوزيع منشورات حول هذه المجالات.
- حرية تعليم الدين أو المعتقد في أماكن مناسبة لهذه الأغراض.

- حرية التماس وتلقي مساهمات طوعية، مالية وغير مالية، من الأفراد والمؤسسات.
- حرية تكوين أو تعيين أو انتخاب أو تخليف الزعماء المناسبين الذين تقضي الحاجة بهم لتلبية متطلبات ومعايير أي دين أو معتقد.
- حرية إقامة وإدامة الاتصالات بالأفراد والجماعات بشأن أمور الدين أو المعتقد على المستويين القومي والدولي.
- حرية مراعاة أيام الراحة والاحتفال بالأعياد وإقامة الشعائر وفقا لتعاليم دين الشخص أو معتقده، والملابس والأطعمة كما تنص عليها الديانات، واستخدام الرموز الدينية، ومشاركة الإيمانيات مع آخرين على ألا تكون نشاطًا مرسليًا قسريًا

٣. عدم الإكراه*

ليس لأحد الحق في إكراه آخر على اعتناق أي عقيدة أو البقاء فيها أو تغييرها. قد يعني الإكراه إقناع شخص ما بتغيير دينه رغمًا عنه باستخدام، أو التهديد باستخدام، العنف الجسدي أو العنف النفسي أو العقوبات الجنائية أو أي شكل آخر من محاولات التأثير غير الشرعية. ينص التعليق العام للأمم المتحدة رقم ٢٢ بخصوص تفسير المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ICCPR على أنه إذا استخدمت الحكومات منافع مادية أو إذا وضعت قيودًا على الرعاية الطبية أو التعليم أو التوظيف بهدف التأثير على اختيارات الناس في الدين، فإن هذا يعتبر نوعًا من الإكراه غير المباشر [٢١].

٤. التحرر من التمييز

لكل انسان الحق في حرية الدين أو المعتقد دون أي تمييز. وعلى الدول أن تحترم هذه الحرية وتحميها وتعززها لصالح كل فرد فيها. ولا يجب أن تتميز ديانة الأغلبية بأي ميزة عن ديانات الأقليات. ويُمنَع التمييز بجميع أشكاله، على أساس الدين أو العقيدة أو الجماعة الدينية التي ينتمي إليها الشخص. وعلى الحكومة أن تتخذ خطوات فعّالة لمنع هذا النوع من التمييز، سواء حدث هذا في التشريع* أو التفعيل* أو مجتمعيا [٢٢]. ومما يؤسف له أن التمييز بناء على الدين أو العقيدة يؤثر سلبًا على تمتع الأقليات بالخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية في كل أنحاء العالم.

٥. حقوق الوالدين والأوصياء الشرعيين وحقوق الطفل

للوالدين والأوصياء الشرعيين الحق في تنشئة أبنائهم بما يتفق مع ديانتهم أو معتقدهم. ويجب أن يتم ذلك بما يوافق نمو قدرات الطفل. بمعنى أنه كلما نضج الطفل، يجب أن يُمنَح الحق في اتخاذ قرارات أكثر فيما يتعلق بمعتقده/معتقدها [٢٣]. ولا يجب أن تحدد الحكومة للآباء الديانة التي يربون أبنائهم عليها. غير أنه لا يجب أن تضر ممارسة أي دين أو عقيدة بالصحة الجسدية أو العقلية أو تطور الطفل. لكل طفل الحق في تلقي التعليم الديني وفقا لرغبات والديه أو الأوصياء الشرعيين عليه، ولا يجبر على تلقي تعليم في الدين أو المعتقد يخالف رغبات والديه أو الأوصياء الشرعيين عليه. وفي حالة أن كان التعليم الديني في المدارس الحكومية متحيز أو غير موضوعي، فعلى الحكومة أن تمكن الطفل من الخروج من الفصل أو حضور حصص بديلة. ويجب السماح بالإعفاء من هذه الدروس بطريقة تخلو من التمييز أو الوصم. وفي جميع أنحاء العالم يجبر ملايين الأطفال على الاشتراك في تعليم ينحاز لصالح ديانة الأغلبية أو عقيدتهم.

٦. الحق في الشَركَة والاعتراف القانوني

للجماعات الدينية أو العقائدية الحق في الاعتراف الرسمي بهم كمجتمعات. ويجب منح من يسعون إليها الصفة والهوية القانونية، حتى يكون لهم الشكل الرسمي الذي يمثل مصالحهم وحقوقهم كمجتمعات. ومع ذلك لا يجب أن يكون التسجيل الرسمي أو الهوية القانونية شرطاً للجماعات الدينية أو العقائدية حتى يمكنهم ممارسة حرية الدين أو المعتقد أو الحق في تقرير ما يخصهم. وبرغم أن الأفراد هم أصحاب الحق الأساسيون المحميون بالحق في حرية الدين أو المعتقد، إلا أن المعايير القائمة تُبرز أهمية البعد الجماعي لحرية الدين والمعتقد كما يُعبّر عنه في ممارسات الجماعة الدينية بحسب معتقدها [٢٤]. ومع الأسف تستخدم القوانين الصارمة الخاصة بالتسجيل في الكثير من بقاع العالم للتمييز ضد المؤمنين ببعض الديانات ومضايقتهم واضطهادهم.

٧. الحق في الاستنكاف الضميري*

تحمي حرية الدين أو المعتقد أيضًا الناس من أن يُجبَروا على التصرف على عكس ما تمليه ضمائرهم وقيم عقائدهم، خاصة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة أو القوة المميتة. لذلك، يجب أن يُمنَح من يؤمنون بعقيدة تمنعهم من الالتحاق بالخدمة العسكرية الحق في القيام بخدمة وطنية بديلة، وهذا غير ممكن في الكثير من البلاد، بل إن رفض الخدمة العسكرية على أساس ديني يُعاقَب عليه في العديد من الدول [٢٥].

الحكم بالإعدام في السودان بتهمة الردة

لطالما اعتبرت الفتاة السودانية مريم يحيى إبراهيم نفسها مسيحية. فقد اختفى والدها المسلم من حياتها وهي بعد طفلة. فربتها أمها المسيحية. وفي عام ٢٠١٢ تزوجت من شاب مسيحي من جنوب السودان.

وفي عام ٢٠١٣ أبلغ شخص عن مريم بحجة أن زواجها غير قانوني. فلكون أبوها مسلمًا تعتبر هي أيضًا مسلمة وبالتالي لا يُسمَح لها بالزواج من مسيحي. تم القبض على مريم في فبراير/شباط ٢٠١٤ ومعها طفلها البالغ من العمر ٢٠ شهرًا بتهمتي الزنى والردة- أي ترك الإسلام- وهذا غير قانوني في السودان. نتيجة لذلك حُكِم عليها بمئة جلدة والإعدام في مايو/آيار ٢٠١٤. بعد ذلك بوقت قصير وضعت طفلة وهي في السجن. في أثناء وجودها في السجن تعرضت للضغط حتى تنكر إيمانها المسيحي وأُخبِرَت إنها سيُطلَق سراحها لو فعلت ذلك. وبسبب ضغوط دولية كثيرة أطلق سراحها في صيف نفس العام. وتمكنت من ترك السودان مع زوجها وطفليها.

المصدر: أخبار مورننج ستار، ٢٤ يوليو/تموز ٢٠١٤

٣-٣ ماذا عن القيود؟

بعض الحقوق هي حقوق مطلقة. ما يعني أنها لا يمكن تقييدها أو تعليقها تحت أي ظرف. كالحق في عدم التعرض للتعذيب على سبيل المثال. وهناك حقوق أخرى تعتبر مشروطة. ما يعني أنه يمكن تقييدها في بعض الظروف المحددة والمُوَصّفة جيدا في بنود خاصة بهذه القيود [٢٦].

لحرية الدين أو المعتقد كلا الشقين. الشق المطلق (متمثل في الحرية الداخلية. مثل الحق في أن يُدين الشخص أوأن يعتنق أو يغيّر أي دين أو معتقد يختاره) وكذلك الشق المشروط (الحرية الخارجية. مثل الحق في ممارسة الدين أو المعتقد) [٢٧].

يمكن فقط تطبيق أي قيود على حرية الدين أو المعتقد في حدود الحرية الخارجية، مثل الحق في إظهار وممارسة الدين أو العقيدة والتعبير عنها. ولا يجب تطبيق القيود بطريقة تمييزية. كما يجب تحديد القيود بما يتفق مع الشروط الثلاث الآتية:[٢٨]

- لها أساس في القانون الوطني.
- ضرورية لحماية أحد المنافع العامة التالية:
  - الأمن العام
  - النظام العام
  - الصحة العامة
  - الآداب العامة (لا يجب تحديد ماهية الآداب العامة بناءا على تعاليم دين واحد فقط)
  - حقوق الإنسان الأساسية وحريات الآخرين

  مع العلم بأنه إذا أمكن للدولة تحقيق نفس الأهداف بطرق أخرى، فيجب عدم اختيار الحل الذي يُقيّد حرية الدين أو المعتقد.
- متناسبة وغير تمييزية. متناسبة بمعنى أنه في حالة اضطرار الدولة لتقييد حرية الدين أو المعتقد حتى تحقق أحد الأهداف المذكورة سابقًا، فإن مدى التقييد يجب أن يتوافق والخطر الحقيقي الذي تسببه الممارسة الدينية. بالإضافة إلى أنه يجب تطبيق القيود بالمساواة بين أتباع الديانات أو العقائد المختلفة.

٣-٤ مفاهيم مغلوطة شائعة

تواجه حرية الدين أو المعتقد تحديات عديدة سواء محليا أو دوليا. فهناك عديد من المفاهيم الخاطئة عن ماهية هذه الحرية، وما لا تشمله. لذلك فمن المفيد النظر إلى بعض هذه المفاهيم المغلوطة [٢٩]. على عكس ما يظن الكثيرون، **حرية الدين أو المعتقد ليست:**

- فرضا للتناغم والتجانس بين الأديان، ولا الحفاظ على النمط الديني الموجود في المجتمع. تسمح حرية الدين أو المعتقد للناس بحرية اختيار وتغيير دينهم أو معتقدهم، حتى لو أدّى هذا إلى تغيير أعداد ونِسَب أتباع الأديان المختلفة في الدولة، أو حتى إذا رأتها السلطة تهديدا لها. ومثلما تحمي حرية الدين أو المعتقد أتباع الديانات ذات الأغلبية، فإنها تحمي الأقليات، وأقليات الأقليات، ومن يغيرون دينهم ومن يعودون إليه ثانية وكذلك المصلحين والمنشقين. كما تسمح حرية الدين أو المعتقد بالتعددية الدينية والديانات المختلفة، وتُمكّن الجماعات الدينية المختلفة واصحاب التأويلات المختلفة من التعايش السلمي. لذلك، يصف مقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية الدين أو المعتقد هاينر بيلفالدت [ب] ، حرية الدين أو المعتقد بأنها "مشروع سلام غير تناغمي".

ب ٢٠١٥

- مفهومًا مسيحيًا أو غربيًا صِرف. يمكننا أن نجد عناصر لحرية الدين أو المعتقد في الكثير من التقاليد الدينية والفلسفية. ودافع الكثير من قيادات الديانات الكبرى في العالم عن مسألة التسامح الديني وعناصر حرية الدين أو المعتقد من قبل أن يُنَص عليها في المواثيق الحديثة لحقوق الإنسان [٣٠].

- استئصال للدين من المجال العام أو خصخصة قسرية للدين. تفترض حرية الدين أو المعتقد ألا تنحاز الدولة لتبني نظرة ما للعالم أو مواقف حياتية معينة، سواء على أسس دينية أوغير دينية. كما لا تميز دينًا أو معتقدا خاصًا. غير أن هذا لا يبرر قمع مظاهر لممارسات أو رموز دينية بهدف خلق مجال عام خالي من الأديان.

- حماية الأديان نفسها، أو آلهتها، أو أنبيائها، أو نصوصها المقدسة من السخرية أو النقد. مثلها مثل بقية حقوق الإنسان، تحمي حرية الدين أو المعتقد الإنسان، بمعنى أي إنسان له عقيدة دينية أو نظرة ما للعالم. فهي لا تحمي أفكارًا ولا عقائد، غير أنه لا يمكن لشخص أن يستخدم الدين في نشر الكراهية الدينية التي تؤدي إلى التحريض* على العنف أو التمييز [٣١]. وسنناقش هذه النقطة بالتفصيل في الفصل التالي.

أسئلة للمناقشة

١. بعد قراءة الفصل الثالث، هل تَغيّر مفهومك عن حرية الدين أو المعتقد؟ في حالة الإجابة بنعم، كيف؟

٢. هل تعرف شخصًا غيّر دينه أو معتقده إلى دين أو معتقد آخر؟ كيف يتفاعل مجتمعك مع تغيير شخص لدينه أو معتقده؟ هل يختلف ذلك عن طريقة التفاعل مع اعتناق شخص لنفس إيمانك؟ لماذا؟ ماذا تقول معايير حقوق الإنسان عن تغيير الدين أو المعتقد؟

٣. ماذا الذي يمثل أهمية بالنسبة لك عند ممارستك أو إظهارك لدينك أو معتقدك؟ هل ترى أنه لا بأس من إظهار أتباع أديان أو معتقدات أخرى أو ممارستها شعائرها بنفس الطريقة؟ هل من فرق؟ لماذا؟

٤. ما العوائق التي يواجهها مجتمعك الديني أو المعتقدي فيما يتعلق بالحريات الخارجية؟

٥. ما هي القيود الشرعية* على حرية الدين أو المعتقد الحادثة في مجتمعك؟

٦. ما القيد على حرية الدين أو المعتقد في مجتمعك الذي لا يتوافق مع الشروط الثلاث التي تجعل القيود شرعية؟ أيّ الأبعاد تعاني أكثر من هذه القيود غير الشرعية؟

٧. أيّ قيود على حرية الدين أو المعتقد التي ترى مجتمعك يفتقدها؟ هل يمكن أن تكون شرعية أم غير شرعية على أساس المقاييس الدولية؟

٤. النزاعات المحتملة
بين حرية الدين أو المعتقد والحقوق الأخرى

المبادئ الأساسية المُتضَمّنة في حقوق الإنسان تؤكد أن هذه الحقوق:

- عالمية. هي نفس الحقوق لكل إنسان في كل مكان.
- غير قابلة للتجزئة. لا يمكن فصلها عن بعضها.
- مترابطة ومتشابكة. ترتبط ببعضها البعض ويعتمد تحقيق أحد الحقوق على تحقيق الحقوق الأخرى.

من المهم تدعيم هذا المنظور المتكامل حتى في المواقف المعقدة والمتوترة حيث يكون هناك تعقيدات عملية في تطبيق الحقوق [٣٢]. حين يتصاعد التوتر بين الحقوق، يكون من الضروري فهم معنى ترابط حقوق الإنسان واعتمادها على بعضها البعض. وليس بالضرورة أن يعني التوتر أن أحد الحقوق يجب أن يطيح بالآخر كما في المباريات التي لا تقبل القسمة على إثنين*، لكن يجب أن نحاول المصالحة لأقصى درجة ممكنة بين كل حقوق الإنسان المعرضة للمخاطر.

٤-١. حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير – خطاب الكراهية والإزدراء

بالإضافة إلى حرية الدين أو المعتقد فإن حرية التعبير أيضًا أمر أساسي للوصول إلى مجتمع سليم. كلتاهما تكمل الأخرى وكلتاهما على نفس القدر من الأهمية لحماية الأقليات ومن لهم آراء أو عقائد تختلف عن تلك التي للسلطة. يمكن أن تُقيَّد كل من حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير بطريقة شرعية. لكن كيف يمكن تقييد إحداهما دون إنتهاك الأخرى؟

في سياق النقد الديني، قد يُفتَرض بالخطأ في بعض الأحيان أن حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير تتناقضان. وكما ذُكِر من قبل، تحمي حرية الدين أو المعتقد كل من له معتقد. وليس الأديان أو أي نظرة إلى العالم في حد ذاتها. فبالفعل حرية التعبير تُعطي الحق في الإساءة، بمعنى أنه لأي شخص الحق في (وليس الواجب) أن ينتقد أو يسخر من الأديان، حتى لو نُظر إلى ذلك على أنه إهانة أو إساءة. غير أن حرية التعبير لا تعطي الحق في "أي دعوة للكراهية على أساس قومي أو عرقي أو ديني والذي يشكل تحريضا على العدوانية أو العنف."[٣٣] متى تتعدى التصريحات أو الخطب المسيئة أو الصادمة حدودها، لتصبح خطبًا للكراهية غير شرعية أو تحريضًا على العدوانية والعنف؟

تحاول بعض الدول حل هذه المعضلة بإصدار ما يسمى قوانين الازدراء*، التي تُجرِّم إيذاء المشاعر الدينية أو الإساءة إلى الدين. ومما يؤسف له أن هذه القوانين المصاغة بطريقة- غالبًا ما تكون- غامضة تنتهك حرية الدين أو المعتقد من ناحية وحرية التعبير من ناحية أخرى بدلاً من أن تحميها. فعندما تُعبّر الأقليات أو المنشقون عن آرائهم أو معتقداتهم، ما تراه أتباع الأغلبية مسيئًا، فمن الجائز أن يُتّهموا بالإساءة دون دليل ودون الإجراءات القانونية الواجبة*. غالبًا ما يملك المتطرفون العنفاء زمام الأمور ويجرون عدالة غوغائية بتحريض آخرين على العنف ضد من لهم عقيدة مخالفة. بهذه الطريقة، تصبح الأقليات والمنشقون، الذين لم يفعلوا شيئا سوى ممارسة حقوقهم، موضوعًا لخطابات الكراهية والتحريض والعنف. ورغم ذلك لا تُحاكَم ولا تُعاقَب تلك التحريضات أو أعمال العنف، بل يُعاقَب الضحايا الذين يُتّهمون زورًا بالازدراء.

إذن، ما الذي يمكن عمله لتعزيز التمتع بكل من حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير؟ تُقدِّم خطة عمل الرباط إرشادات مفيدة لتحديد الخط الفاصل، الذي إذا تعداه الخطاب وجب تجريمه ومنعه. ويُظهِر هذا أهمية تحديد مقياس دقيق وأخذ عدة جوانب للخطاب في الاعتبار، مثل: السياق، مكانة ومنصب المتحدث، النية وراء الرسالة، المحتوى، مدى انتشار الرسالة ودرجة الخطورة الفعلية في ان تؤدي الرسالة لإستثارة الجماهير وأعمال عنف أو التمييز [٣٤]. ونشير هنا إلى أن التضييق لا يُعتبَر أفضل الطرق ولا أكثرها فاعلية في مواجهة خطاب الكراهية، إذ يُفضّل مواجهته بخطاب آخر، مثل البيانات العامة للتضامن، والتقارير الإعلامية المنصفة والإيضاحات التي يمكن أن تواجه الصور النمطية السلبية [٣٥].

إن حرية التعبير لهي جزء مهم في بناء، والحفاظ على صحة، مجتمع حر منفتح، وهي حجر الزاوية للديموقراطية، لذا يجب الانتباه لأي قيود عليها. ولا يجب استخدام حرية الدين أو المعتقد أو حرية التعبير في تقويض أي منهما للأخرى، لتكمل كل منهما الأخرى وتساهم في مسألة التعايش السلمي بين الجماعات المختلفة.

٤-٢ حرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة

غالبًا ما تُقدّم حرية الدين أو المعتقد بطريقة مغلوطة على أنها تناقض حرية المرأة. وفي الحقيقة تأثرت بالفعل حقوق المرأة سلبيًا بسبب العديد من القوانين والعادات والتقاليد الدينية. حيث يرى البعض أن حرية الدين أو المعتقد تعطي القادة الدينيين الذكور الحق في الهيمنة على أعضاء مجتمعاتهم الدينية، وخاصة النساء. ويرى آخرون أن حرية الدين أو المعتقد عائق في سبيل تحقيق هدف الوصول إلى مجتمع خال من التمييز. لا تعني هذه التوترات العملية في المقابلة بين حرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة أن هذين المفهومين غير متوافقين معياريا. حيث أنه ليس من الضروري التضييق على حرية الدين أو المعتقد من أجل الترويج لمسألة مساواة الجنسين. كما أنه ليس من الضروري قبول التمييز ضد المرأة لكي نطبق حرية الدين أو المعتقد. وللأسف فإن السُبل التي تعتمد بها حرية الدين أو المعتقد وحقوق المرأة على بعضهما البعض، وتدعم كل منهما الأخرى غالبًا ما يُتغاضى عنها ولا تُبحَث بالقدر الكافي [٣٦].

بحسب مواثيق حقوق الإنسان الأساسية فإن حرية الدين أو المعتقد حقًا لكل فرد، بما في ذلك النساء. لذلك، فهي تعطي كل مرأة الحق في:

- تقرير ما تؤمن به، وما لا تؤمن به لنفسها، وأن تعيش حياتها بحسب هذا الإيمان دون خوف.
- أن تنال حماية ضد أن تُكرَه على معتقد معين أو ممارسة ما، ضد إرادتها.
- ألا تواجه تمييزًا ضدها بسبب هذه الاختيارات [٣٧].

تعطي حرية الدين أو المعتقد لكل امرأة الحق في أن تتبع أو لا تتبع الأعراف الاجتماعية والدينية دون التعرض لعواقب ناجمة عن ذلك مثل العنف والمضايقات. كما تفتح، مع حرية التعبير، الباب لمناقشات صحية حول التقاليد والأعراف الدينية التقييدية والتمييزية.

بصفة عامة، فإن النساء أكثر عرضة لأعمال العنف فيما يتعلق بحرية الدين أو المعتقد، سواء بسبب نوع الجنس أو العقيدة. وتعاني بصفة خاصة النساء اللاتي ينتمين لأقليات دينية. وتتصاعد المضايقات ضد النساء بسبب ما يلبسنه أو لا يلبسنه من ملابس دينية. ففي عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، حدث ذلك في ٣٢٪ من بلاد العالم في مقابل ٧٪ عام ٢٠٠٧ [٣٨].
يجب أن يكون تعزيز حقوق المرأة في حرية الدين أو المعتقد جزءًا مهمًا ومتكاملاً من العمل لتعزيز المساواة بين الجنسين.

الحكم على ملحد بتهمة ازدراء الأديان في مصر

أعلن كريم البنا، وهو طالب مصري في العشرينات من عمره، عن كونه ملحدًا على صفحته في الفيس بوك. نشرت إحدى الصحف المحلية اسمه مع آخرين على أنهم متهمون بالإلحاد. نتيجة لذلك، تعرض كريم البنا لإعتداءات جسدية من جيرانه. وعندما حاول عمل بلاغ في قسم الشرطة ضدهم، أُلقي القبض عليه في شهر نوفمبر/تشرين ثان عام ٢٠١٤ بذريعة أنه متهم بعدم احترام وازدراء الدين الإسلامي. في ١١ يناير/كانون ثان ٢٠١٥ حُكِم على البنا بالسجن ٣ سنوات بناءا على قانون ازدراء الأديان المصري. وفي أثناء محاكمته شهد والده ضده متهمًا إياه "باعتناقه أفكار متطرفة ضد الإسلام". وتم تأييد الحكم في ٩ مارس/آذار ٢٠١٥.

المصدر:

إسحاق إبراهيم، قصص الازدراء في مصر، ٢٣ أبريل/نيسان ٢٠١٥.

مرصد حقوق الإنسان Human Rights Watch، مصر: الحكم على ملحد بالسجن ٣ سنوات، ١٣ يناير/كانون ثان ٢٠١٥

أسئلة للمناقشة

١. هل ترى أن حرية الدين أو المعتقد حق عالمي، بمعنى أنها حق يتساوى فيه الجميع في كل مكان؟ لماذا؟ لماذا لا؟

٢. ما رأيك في انتقاد الدين، أو التشكيك في العقائد، أوالسخرية من الرموز الدينية والنصوص المقدسة؟ ماذا تقول المعايير الدولية؟

٣. لو أنك تتمتع بالحق في قول شيء ما، هل يعني ذلك أنك يجب أن تقوله؟ هل هذا دائمًا من الحكمة؟

٤. كيف يُساء استخدام قوانين الازدراء لإنتهاك حرية الدين أو المعتقد؟

٥. ماذا تعني حرية الدين أو المعتقد للمرأة؟ كيف تعاني المرأة من انتهاك حريتها في الدين أو المعتقد في مجتمعك؟

٥. انتهاكات حرية الدين أو المعتقد

تقع على الدولة المسؤولية الرئيسية في احترام، وحماية، وتعزيز حقوق الإنسان في داخل حدودها. وعلى الدولة أن:[٣٩]

- **تحترم** حقوق الإنسان بالامتناع عن التمييز وعن انتهاك حقوق الإنسان.
- **تحمي** حقوق الإنسان بالقيام بدور فاعل لمنع انتهاك حقوق الإنسان بواسطة الجهات غير الحكومية. على سبيل المثال، بإصدار قوانين تحمي الحقوق في البلاد، وتقديم من ينتهكها للعدالة.
- **تعزيز** حقوق الإنسان باتخاذ تدابير إيجابية لتيسير تطبيق حقوق الإنسان والتمتع بها، من خلال تشجيع احترام حقوق الإنسان وأن تُقِرّ وتضع موضع التنفيذ الهيئات والسياسات والإجراءات المناسبة.

إلا أنه أحيانًا تنتهك الدولة نفسها حقوق الإنسان. وفي كل قارة نجد قيودًا لحرية الدين أو المعتقد، لدرجة أنه، بطريقة أو بأخرى، فإن كل الجماعات الدينية مستهدفة بهذه التضييقات.

٥-١. مراحل الاضطهاد الثلاث بحسب "كاندلين"

لا يوجد إجماع دولي على طريقة لتعريف أو قياس الاضطهاد. كما أن أعداد وإحصاءات أتباع الأديان والمعتقدات المضطهدين غير معروفة وربما مشوشة. ومع ذلك، يُوجد عامل مشترك في مختلف أنماط الاضطهاد، ألا وهو العنف أو التهديد بالعنف.

أحد سُبل توصيف الآليات المرتبطة بالتحرك تجاه العنف أو التهديد بالعنف هي نموذج جون كاندلين [ج] ذو المراحل الثلاثة. يُقسّم النموذج المراحل إلى "فعّالة" و"سلبية". تكون المرحلة فعالة إذا كانت الدولة متورطة بطريقة مباشرة وتكون سلبية إذا كان هناك فاعل غير الدولة يمارس الاضطهاد بينما تفشل الدولة في اتخاذ موقف لإيقاف الاضطهاد وحماية الضحايا. وقد تتداخل المراحل أو تتزامن.

- التضليل: الكذب والانجياز والصور النمطية في الإعلام، والمناهج التعليمية، وفي الطريقة التي يصف بها الساسة والمسؤولون الأقليات الدينية. وبوجه عام، يمكن أن تمنح الشائعات والانجيازات والأعمال العدائية* بين الناس الدافع والمبرر لأعمال التمييز.
- التمييز: فيما يتعلق بالتشريع، وتطبيق الأحكام القضائية والخدمات العامة، والتوظيف، والتعليم، والأمور الأسرية.
- الاضطهاد العنيف: التهديد بالعنف أو أعمال العنف ضد شخص أو أشخاص، أو متعلقاتهم، بسبب الدين أو المعتقد، مثل: السجن، والتعذيب، والمضايقات الجسدية، والتهجير، والإعتداءات العنيفة [٤٠].

٥-٢. القيود غير الشرعية على حرية الدين أو المعتقد

يتم تمييز انتهاكات حرية الدين والمعتقد عن الإنتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان من خلال كونها تعتمد على ما إذا كان دين أو معتقد شخص ما عاملاً أساسيا في هذا التمييز. ويكون السؤال هنا، هل سيتلقى شخص آخر من دين أو معتقد مختلف في نفس الموقف نفس المعاملة؟ هل يُعامَل أتباع جماعة دينية أخرى بطريقة مختلفة؟ حتى لو لم يكن الدين الدافع الظاهر وراء الانتهاك، يمكن للأمر أن يظل انتهاكًا للحرية الدينية بحسب النتيجة التي نصل إليها [٤١].

تنتج بعض القيود عن إجراءات، أو سياسات، أو قوانين حكومية. وتنتج أخرى عن أعمال عدائية من أفراد، أو مؤسسات، أو فئات اجتماعية. وتبعا لمنتدى بيو PEW للدين والحياة العامة في تقريره لعام ٢٠١٥، فإن أعلى مستويات القيود توجد في بلاد مثل: إندونيسيا، مصر، روسيا، باكستان، أفغانستان، وسوريا، حيث تفرض الحكومة والمجتمع ككل قيودًا عديدة على المعتقدات الدينية وممارساتها. غير أن السياسات الحكومية والعداوات المجتمعية لا تسير بالضرورة دوما جنبًا إلى جنب. كما نرى في أوزبكستان، وسنغافورة، وإريتريا حيث توجد قيودًا حكومية شديدة على الدين، في مقابل معدل متوسط أو منخفض من العداوات المجتمعية. ومن ناحية أخرى فإن نيجيريا وتنزانيا وكينيا تشتد فيها العداوة المجتمعية، مع إن القيود الحكومية معتدلة [٤٢].

ج جون كاندلين- الرئيس السابق للاتحاد الإنجيلي العالمي

٥-٣. القيود الحكومية

قد تتراوح هذه القيود بين القوانين التمييزية، مثل الرقابة* وقوانين التسجيل المعقدة، وقوانين الازدراء وحظر الحديث عن الإيمان ومشاركة الآخرين به بطرق سلمية، والمضايقات والمراقبة والمداهمات والحبس بدون سبب قانوني.

غالبًا ما تستخدم الحكومات متطلبات ثقيلة للتسجيل كوسيلة لحرمان المجتمعات الإيمانية من الحريات الأساسية، حتى تعوقهم عن أن يصبحوا كيانًا قانونيًا، ولتقييد إمكانيتهم في تعيين موظفين، أو تأجير أو شراء أماكن للعبادة، وأشياء أخرى. وتواجه بعض الجماعات الدينية مصاعب جمة للحصول على التسجيل، وبالتالي تعتبر أنشطتهم غير قانونية أمام السلطة ويعاقب عليها القانون. زاد على ذلك أيضا، خاصة في السنوات الأخيرة استخدام الحرب ضد الإرهاب كتبرير لانتهاك حقوق الإنسان فيما يختص بحرية الدين أو المعتقد. كما تواجه الأقليات الدينية أيضًا تمييزًا في تطبيق مواد القانون والخدمات العامة، وكذلك في نظام التعليم وفي التوظيف.

٥-٤. العداوات المجتمعية

تستطيع بعض الجهات غير الحكومية أيضًا، مثل الأفراد، والمجموعات، والمجتمعات، والمؤسسات فرض قيود على حرية الدين في صورة مضايقات وتهديدات وعنف مجتمعي واعتداءات على دور عبادة أو ممتلكات أو أفراد مجموعات دينية ما. وكثيرًا ما لا تعاقب هذه الأنواع من الاعتداءات والانتهاكات، لأن السلطة تفتقر إلى الإرادة أو الشجاعة أو القدرة على حماية الأفراد والمجموعات المعرضين للمخاطر ومقاضاة* المتعدّين. هذه الحصانة تشجع على المزيد من العداوات المجتمعية.

أسئلة للمناقشة

١. انظر إلى الحالات الأربع المختلفة (صفحات ٥، ١٣، ١٩، ٢٣) في هذا الكتيب وناقش:
- من الضحية؟ ما ديانة أو معتقد الضحية؟
- من مرتكب المخالفة؟
- صف ما يحدث في الحالة. هل هي معلومات مضللة و/ أو تمييز و/ أو اضطهاد عنيف؟
- هل تشارك الحكومة بفاعلية، أم تلعب دور سلبي بالسماح لآخرين من الجهات غير الحكومية بالقيام بالانتهاكات دون إيقافهم أو معاقبتهم؟
- أي الأبعاد السبعة لحرية الدين أو المعتقد أُنتُهِك؟
- ما حقوق الإنسان الأخرى المُنتَهكة؟

٢. ما القيود على حرية الدين أو المعتقد التي تمارس في مجتمعك، ومن يفرضها؟ ومن يعاني منها؟ وما الدور الذي تلعبه الحكومة؟

٣. هل يمكنك ذكر مثالاً للمعلومات المضللة والتمييز والاضطهاد العنيف، في المجتمع الذي تعيش فيه؟

مخطط PEW

الدوائر مرسومة بمساحات تتناسب مع عدد سكان البلاد (بحسب تعداد ٢٠١٣)

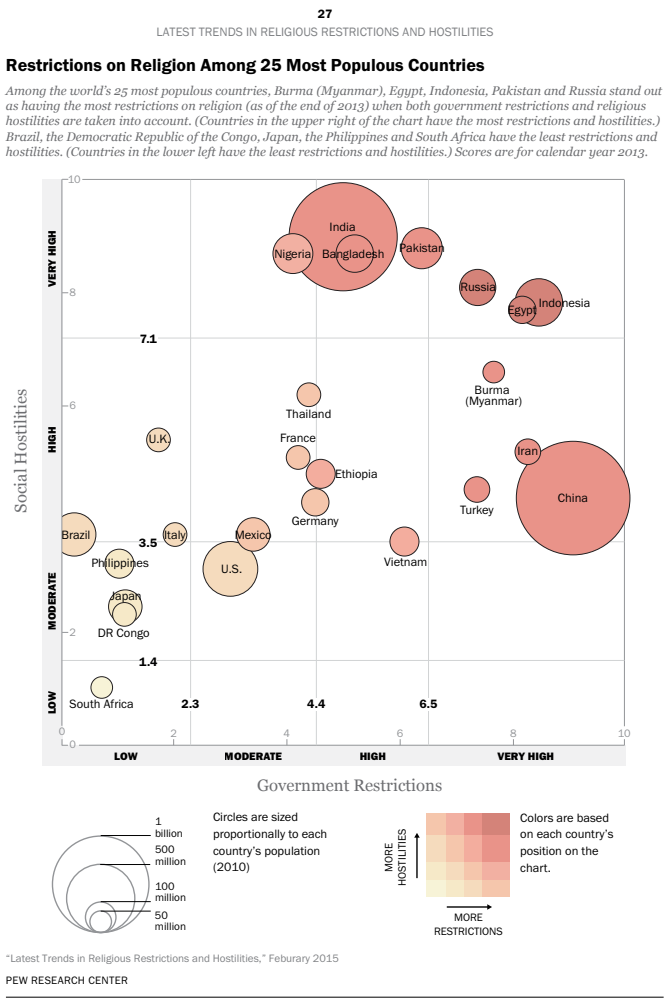

Source: "Latest Trends in Religious Restrictions and Hostilities" Pew Research Center, Washington, DC (February, 2015), www.pewforum.org/files/2015/02/Restrictions2015_fullreport.pdf
Pew Research Center ©

يوضح هذا الرسم مستويات العداوات المجتمعية (المحور الرأسي) والقيود الحكومية (المحور الأفقي) في أكثر بلاد العالم سكانا. وكما يظهر في الشكل، فإن بلاد الجزء الأيمن العلوي للرسم هي الأكثر قيودا على حرية الدين والمعتقد.

اضطهاد الكاثوليك للبروتستانت في المكسيك

في ١٤ يناير/كانون ثان ٢٠١٥ تم تهجير عائلتين (مكونتان من ١٠ أشخاص) من البروتستانت قسريًا من مجتمع لافلورسيلا في بلدية سان كريستوفال در لاس كاساس، ذو الغالبية الكاثوليكية، بالمكسيك. الكاثوليك والبروتستانت طائفتان مسيحيتان، وأغلبية سكان المكسيك من الكاثوليك. عانت هاتان العائلتان بسبب معتقدهما من مضايقات مختلفة وتمييز لسنين عديدة، حيث قُطِعت عنهما الكهرباء والماء، وأعتدَى سكان القرية جسديا عليهم وسُجِنوا دون سند قانوني. وأخيرًا، حددت لهم القيادات القروية موعدًا أقصى للتخلي عن العقيدة البروتستانتية. وتم تنفيذ التهديد بالطرد في يناير/كانون ثان ٢٠١٥ واضطروا لترك بيوتهم. بدأت المضايقات للبروتستانت في عام ٢٠١١ وعلى الرغم من العديد من الشكاوى للبلدية والحكومة المركزية، لم يُتّخَذ أي موقف من جانب السلطات لحماية حقوق هذه الجماعة.

المصدر: التضامن المسيحي حول العالم، بيان صحفي، ٢٧ يناير/كانون ثان ٢٠١٥

٦. ماذا يمكننا أن نفعل؟

في ضوء التحديات العظيمة التي تواجهها الحريات الدينية حول العالم من السهل أن نيأس وننتهي إلى أنه لا يوجد ما نعمله. لكن، في الواقع فإننا جميعا نستطيع أن نفعل شيئا.

كانت إليانور روزفلت، قائدة فريق تحضير مسودة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كانت تردد دائما: "إن مواثيق حقوق الإنسان لا قيمة لها إلا إذا عرفها الناس، إلا إذا فهمها الناس، وإلا إذا طالب الناس بتفعيلها"[٤٣].

لذلك فإن حقوق الإنسان وحرية الدين أو المعتقد تبدأ بي وبك وبفهمنا لحقوقنا. وبغض النظر عن كوننا من الساسة أو المواطنين العاديين، فكلنا نستطيع أن نساهم بشيء ما. وتتنوع الوسائل التي يمكن أن نستخدمها، بإختلاف مكانتنا أو مواقعنا في المجتمع. فالساسة وواضعو السياسات يمكنهم استخدام مواقعهم للتأثير على التشريعات وتفعيلها. والقادة الدينيون والمجتمعيون يمكنهم العمل من خلال مواقعهم. والعاملون في منظمات المجتمع المدني، وأنت وأنا كأفراد، يمكننا المطالبة بحقوقنا وأن نكون صوتًا لآخرين يعانون في صمت، بأن نمارس دورنا في مساءلة الحكومة والسلطات المحلية، مذكرين إياهم بمسؤولياتهم، ومسلّطين الضوء على الانتهاكات، وأيضا ممارسة الضغط على كل الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل التغيير. يمكننا مساعدة آخرين على المزيد من الإنغماس بتوعيتهم بمفهوم حرية الدين أو المعتقد والطرق التي تُنتَهك بها. وأخيرًا وليس آخرًا، يمكننا معاملة بعضنا البعض باحترام وإعطاء أصحاب الديانات والمعتقدات الأخرى نفس الحقوق التي نُطالب بها لأنفسنا.

"أين تبدأ حقوق الإنسان العالمية في الأساس؟ إنها تبدأ في أماكن صغيرة، قريبة للغاية منكم. إنها أماكن قريبة للغاية وصغيرة للغاية لدرجة أنها لا تظهر على أي خريطة من خرائط العالم. ولكن هذه الأماكن الصغيرة جداً والقريبة جداً هي العالم الذي نعيش فيه، إنها الأحياء التي تضم مساكننا، والمدارس والكليات التي يتعلم فيها أبناؤنا، المزارع التي نفلح فيها الأرض والمصانع والمكاتب التي فيها. وما لم تكن لحقوق الإنسان معانٍ في تلك الأماكن في المقام الأول فلن يكون لها أي معنى -أو معنى ضئيل للغاية- في أي مكان آخر... ما لم يقم كل منا بمجهود لدعم تلك الحقوق والدعوة إليها من خلال عمل منسق تتكامل فيه جهودنا مع الآخرين في كل تلك الأماكن، فإننا سنظل نتطلع طويلاً إلى تحققها في العالم الأوسع قبل أن ندرك أن انتظارنا سيطول ربما إلى ما لا نهاية"

إليانور روزفلت

"يجب ألا يساورك أيّ شك في قدرة مجموعة صغيرة من المواطنين المفكرين والملتزمين على تغيير هذا العالم... في الحقيقة، إنها الطريقة الوحيدة التي تنجح دائماً"

مارجريت ميد

أسئلة للمناقشة

١. ما الذي يحتاج للتغيير في مجتمعك حتى يتمتع كل شخص بحرية الدين أو المعتقد؟ كيف يمكن أن يتم ذلك؟
٢. كيف يمكنك أن تساهم؟ ما المخاطر المحتملة؟
٣. فكّر في مجموعات دينية أو عقائدية أخرى في مجتمعك، ما أبرز أشكال الإجحاف التي يتعرضون لها؟
٤. هل تعرف شخصًا ينتمي لدين آخر أو عقيدة أخرى؟ لماذا نعم/ لماذا لا؟ ما الضغوط التي تمارسها أنت شخصيًا ضد جماعات دينية أخرى؟ لماذا؟ كيف يمكنك أن تتغلب على ذلك؟
٥. ما التحيّزات التي تشيع ضد دينك أو معتقدك؟

٧. فهم أعمق

كما لاحظت، هناك أسئلة للتأمل والمناقشة في نهاية كل فصل. اقض بعض الوقت في التفكير فيها ومناقشتها. حيث أنها يُمكنها أن تُعمِّق فهمك لحرية الدين أو المعتقد ومعناها الحقيقي، ما النتائج المترتبة لحرية الدين أو المعتقد بالنسبة لك شخصيًا. كيف تحلل وضع حرية الدين أو المعتقد في مجتمعك، وما الخطوات التي تحتاج اتخاذها للمساهمة في تعزيز حرية الدين أو المعتقد في مجتمعك.

بالإضافة إلى ذلك، وإذا كنت مهتما بمعرفة المزيد عن حرية الدين أو المعتقد، يمكنك أن تطّلع على مجموعة من المقالات عنها وعن مواضيع أخرى ذات صلة على الموقع التالي

www.stefanus.no/forb

ويمكنك أيضًا تحميل مراجع ومواد تدريبية إن أردت أن تساهم في التعليم عن حرية الدين أو المعتقد

"لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حده"

مادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

ملاحظات ختامية

يعد الدين من أهم العوامل في حياة مليارات الناس حول العالم. إنه يعطي إحساسًا بالهدف، ويساعد على الإجابة على الأسئلة الوجودية الكبرى في الحياة، ويمد أتباعه بالإحساس بالانتماء والشركة. وبالمثل، يوجد الكثيرون الذين لا يشعرون بالحاجة إلى دين، ويجدون المعنى والإحساس بالهدف بدونه. إن حرية الدين أو المعتقد مهمة لكل هؤلاء الناس، المؤمنين وغير المؤمنين على السواء. نأمل أن يكون هذا الكتيب قد قدم لك فهمًا ملموسًا لمعنى ومحتوى حرية الدين أو المعتقد، وكذلك أهمية الدفاع عن هذا الحق من حقوق الإنسان والترويج له.

ما هو "اتحاد إستفانوس الدولي"

منظمة «اتحاد إستفانوس الدولي» هيئة مسيحية ومنظمة لحقوق الإنسان مقرها النرويج، تعطي أهمية خاصة لحرية الدين أو المعتقد. وتحارب المنظمة من أجل حق الناس في اعتناق وإعلان وتغيير وممارسة معتقداتهم. نقدم من خلال شعارنا «معًا من أجل المضطهدين» الدعم والاهتمام والمساندة العملية للأفراد والكنائس حول العالم، ممن يواجهون اضطهادًا وظلمًا بسبب معتقداتهم.

يمكن تحميل هذا الكتيب والمزيد من المعلومات عن حرية الدين أو المعتقد من الموقع الإلكتروني لاتحاد إستفانوس الدولي:

www.stefanus.no/forb

ويتوفر الكتيب بالعديد من اللغات، منها: اللغة العربية، والهندية، والبورمية، والإسبانية، والروسية، والأوردية.

إن كانت لديك أسئلة عن حرية الدين أو المعتقد، يمكنك التواصل معنا عن طريق:

البريد الإلكتروني: post@stefanus.no

أو على الهاتف رقم: ٠٠٤٧٢٣٤٠٨٨٠٠+

المراجع والحاشية

1 Grim B. J., 2008. God's Economy. In Marshall, P. (ed), 2008. Religious Freedom in the World

2 Morningstar News, 30.4.2015, http://morningstarnews.org/2015/04/hinduextremist-attack-in-assam-state-indiadepletes-village-of-christians/

3 Forum 18 News Service, 4.12.2014; http://www.forum18.org/archive.php?article_id=2021

4 Christian Solidarity Worldwide (CSW) 2015, "Freedom of religion or belief in Vietnam: The alternative report"

5 Reuters, 13.01.2015, http://www.reuters.com/article/2015/01/13/us-yemen-bahaisidUSKBN0KM1P020150113

6 Glendon, M. A., 2002 A World Made New

7 Novak/Vospernik, 2004. Permissible Restrictions on Freedom of Religion or Belief. In: Lindholm, T. W., Durham, C., Tahzib-Lie, B. G., (eds), 2004. Facilitating Freedom of Religion or Belief: A Deskbook. P. 147.

8 Marshall, P., 2008. The Range of Religious Freedom. In: Marshall, P. (ed), 2008. Religious Freedom in the World

9 Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life, 2015. Latest Trends in Religious Restrictions and Hostilities.

10 Cash, K., 2009. Faith, Freedom and Change, Swedish Mission Council. http://www.missioncouncil.se/; Marshall, P., 2008.The range of Religious Freedom. In: Marshall, P. (ed), 2008. Religious Freedom in the World.

11 Malloch, T., 2008. Free to choose: Economics and Religion. In: Marshall, P. (ed), 2008. Religious Freedom in the World

12 Grim, B. J., 2008. God's Economy. In: Marshall, P. (ed), 2008.Religious Freedom in the World

13 Grim, B. J., 2008. God's Economy. In: Marshall, P. (ed), 2008. Religious Freedom in the World; Grim, B. J., Finke, R., 2011. The Price of Freedom Denied

14 United Nations Human Rights Committee,General Comment No. 22 (2)

15 UDHR, art. 18, General Comment 22 (5)

16 Rapporteur's Dige5st on Freedom of Religion or Belief: excerpt of the reports from 1986-2011 by the Special Rapporteur on Freedom of Religion of Belief.

17 Ghanea, N., Lindholm, T., Durham, C., Tahzib-Lie, B. G, 2004. Introduction. In: Lindholm, T., Durham, C., Tahzib-Lie, B. G (eds), 2004. Facilitating Freedom of Religion or Belief: A Deskbook.

18 Swedish Mission Council, 2010. What Freedom of Religion involves and when it can be limited. A quick guide to religious freedom.

19 UDHR, art. 18; ICCPR art 18 (1); ECHR, art 9 (1), General Comment 22 (3, 5)

20 ICCPR, art. 18; General Comment 22 (4); 1981 Declaration art. 6

21 ICCPR, art. 18 (2); General Comment 22 (5); 1981 Declaration, art. 1 (2)

22 UDHR, art 2; ICCPR, art 2, 5, 26 and 27; 1981 Declaration art. 2-4; General Comment 22, art. 2; ECHR, art 14

23 CRC, art 14 (2); ICCPR 18(4); General Comment, art 6; 1981 Declaration, art 5

24 Ghanea, N., Lindholm, T., Durham, C., Tahzib-Lie, B. G, 2004. Introduction. In: Lindholm, T., Durham, C., Tahzib-Lie, B. G (eds), 2004. Facilitating Freedom of Religion or Belief: A Deskbook; ICCPR 18(1)

25 General Comment 22 (11)

26 http://www.ag.gov.au/RightsAndProtections/ HumanRights/PublicSectorGuidanceSheets/ Pages/Absoluterights.aspx

27 ICCPR, art. 4(2); General Comment 22, art. 3 and 8

28 ICCPR, art. 18(3); ECHR, art. 9(2); General Comment 22, art. 3, 8

29 H. Bielefeldt, 2013, Misperceptions of Freedom of Religion or Belief in Human Rights Quarterly, Volume 35 no 1

30 Lindholm, T., 2004. Philosophical and Religious Justification for Freedom of Religion or Belief. In: Lindholm, T., Durham, C., Tahzib-Lie, B. G., (eds), 2004. Facilitating Freedom of Religion or Belief: A Deskbook.

31 ICCPR, art. 20

32 A/68/290 Interim report of the Special Rapporteur on Freedom of Religion or Belief, August 2013

33 ICCPR art. 20

34 Rabat Plan of Action on the prohibition of advocacy of national, racial or religious hatred that constitutes incitement to discrimination, hostility or violence, 2012, http://www.un.org/en/preventgenocide/adviser/pdf/Rabat_draft_outcome.

35 H. Bielefeldt, 2013, Misperceptions of Freedom of Religion or Belief in Human Rights Quarterly, Volume 35 no 1

36 A/68/290 Interim report of the Special Rapporteur on Freedom of Religion or Belief, August 2013

37 Swedish Mission Council, 2014 «Religionsfrihet fÖr alla – såkan Sveriges utrikespolitik stärkas»

38 Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life, 2014. Religious Hostilities Reach Six Years High

39 Rapporteur's Digest on Freedom of Religion or Belief: excerpt of the reports from 1986-2011 by the Special Rapporteur on Freedom of Religion of Belief

40 Candelin, J., 2005. World Evangelical Alliance: Geneva Report 2005. A perspective on global religious freedom: challenges facing Christian Communities.

41 Marshall, P., 2008. The nature of religious freedom. In: Marshall, P. (ed), 2008. Religious Freedom in the World

42 Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life, 2015. Latest Trends in Religious Restrictions and Hostilities.

43 Glendon, M. A., 2001. A World Made New. P. xix

stefanus alliance international

together for the persecuted

Stefanus Allince International

www.stefanus.no